



## المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات – فريق العراق

### التقرير النهائي

الانتخابات العراقية – مارس/آذار ٢٠١٠

#### خلفية

بدعوة من المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)، عمل فريق يتألف من ستة أشخاص من المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات (IEMI) كمرأقين دوليين للانتخابات العراقية التي أجريت يوم ٧ مارس/آذار ٢٠١٠. وكان الفريق يتألف من ستة مشرّعين سابقين من السويد والمملكة المتحدة وكندا والولايات المتحدة. وبالإضافة إلى خبرتهم المباشرة بالانتخابات، فقد شارك الفريق في اجتماعات إحاطة وتدريب قبل الانتخابات. وقد خدم كل الأعضاء من أجل الخير العام.

كان أعضاء الفريق هم: سعادة بير غاهرتون، السويد؛ سعادة أنطوني سيمبسون، المملكة المتحدة (كلاهما عضوان سابقان في البرلمان الأوروبي)؛ سعادة بول دوفيلر، كندا؛ سعادة جيم سلاتيري، الولايات المتحدة الأمريكية؛ سعادة سكوت كلوغ، الولايات المتحدة الأمريكية؛ ورئيس الفريق السيد دوغلاس رولاند، كندا، الرئيس الفخري للمعهد الدولي لمراقبي الانتخابات. وكان السيد رولاند قد قاد في يناير/كانون الثاني عام ٢٠٠٦ فريقاً دولياً أسندت إليه مهمة تحليل عمليات الانتخابات العراقية التي أجريت في ديسمبر/كانون الأول من عام ٢٠٠٥ وذلك بعد الانتهاء من تلك الانتخابات.

تأسس المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات عام ٢٠٠٥ من خلال شراكة بين رابطة الأعضاء السابقين في الكونغرس الأميركي، رابطة الأعضاء السابقين في البرلمان الأوروبي والرابطة الكندية لأعضاء البرلمان السابقين. وقد تلقى المعهد، الذي له مكاتب في واشنطن وبروكسل وأوتاوا، تمويله الأولي من الوكالة الكندية للتنمية الدولية.

كانت الانتخابات العراقية لعام ٢٠١٠ حدثاً ضخماً شارك به أكثر من ٣٠٠ كيان سياسي معتمد، منها أكثر من ٨٠ كياناً لها مرشحوه يتنافسون في هذه الانتخابات. كان هناك ٦٢٩٢ مرشحاً يتنافسون للفوز بمقاعد البرلمان البالغ عددها ٣٢٥ مقعداً. وكان هناك حوالي ٣٠٠٠٠٠ موظف انتخابات يشغلون ٥٢٠٠٠ محطة اقتراع في ٨٦٠٠ مركز اقتراع. وعلاوة على هذا، كانت هناك ٣١٤ دائرة تصويت انتخابية خارج البلاد في ١٦ بلداً.

ومن بين الـ ٣٢٥ مقعداً، كانت ٣١٠ مقاعد موزعة بين محافظات العراق بالتناسب مع عدد سكانها. وعلاوة على ذلك، كان هناك ١٥ مقعداً تعويضياً، منها ثمانية مقاعد مخصصة للأقليات – المسيحية، اليزيدية، الصبائية المندائية والشبك. ويلزم أن تشغل النساء ٢٥% على الأقل من إجمالي عدد المقاعد البرلمانية.

## الولاية

قرر فريق المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات أن تكون أهدافه كمراقب دولي مُركّزة بصورة محكمة. أولاً، كان الفريق متواجداً في العراق لإظهار الدعم لطموح الشعب العراقي في تقرير مستقبله من خلال الحوار والمناقشة والاقتراع. ثانياً، ركز الفريق تقييمه على محور ضيق يتمثل في تصميم العمليات الانتخابية وآلياتها، وسير العمل في المقر الرئيسي للمفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وقد كان حجم الفريق ومدة الإقامة (ثمانية أيام) يعنيان أن ملاحظاته ينبغي أن تؤخذ كملاحظات دلالية وليس كملاحظات قاطعة. إلا أن الاستنتاج قائم على معرفة كبيرة ومنوعة بشؤون الانتخابات والعمليات الانتخابية.

## المنهجية

تكونت منهجية فريق المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات مما يلي:

- (١) مراجعة الإطار القانوني للانتخابات.
- (٢) مراجعة الإجراءات الخاصة بالاقتراع والعد.
- (٣) القيام بزيارة لمكتب الانتخابات بالمحافظة وعقد اجتماع مع مديره حسين علي البياتي وموظفيه.
- (٤) مراجعة التدابير المطبقة لمكافحة التزوير.
- (٥) الاجتماع مع أعضاء مجلس مفوضي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات، بمن فيهم الرئيس فرج الحيدري ووكيل عام المفوضية تعريد العزاوي.
- (٦) القيام بجولة متعمقة لمركز البيانات الإلكترونية الذي يقوده مديره د. حازم أحمد.
- (٧) إجراء مناقشات مع موظفي المفوضية العليا المستقلة للانتخابات ومستشاري المساعدة الدولية من المؤسسة الدولية لنظم الانتخاب.
- (٨) مراقبة إجراءات إدارة الشكاوى في المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.
- (٩) إجراء مقابلات مع الأحزاب السياسية والمراقبين العراقيين والدوليين والمنظمات غير الحكومية المعنية بشؤون الانتخابات.
- (١٠) إجراء مقابلات مع أعضاء المجتمع الدولي، بمن فيهم سفراء الولايات المتحدة وأسبانيا والدنمرك وبولندا وكندا وموظفي السفارة الأميركية.
- (١١) علاوة على ذلك، فقد حصل بعض أعضاء الفريق على إحاطات في بلادهم الأصلية أو أثناء طريقهم.
- (١٢) زار الفريق أربع محطات للتصويت الخاص يوم ٤ مارس/آذار ٢٠١٠ وأكثر من عشرين محطة اقتراع يوم ٧ مارس/آذار ٢٠١٠ للإطلاع على آلية الانتخابات والعمليات المطبقة.

## الملاحظات

- (١) مخلص تنفيذي لانتخابات ٢٠١٠

أ) نعتقد أنه ينبغي الإشادة بالمفوضية العليا المستقلة للانتخابات على التزامها بنزاهة الاقتراع وشبكة الإبلاغ الحديثة التابعة لها.

ب) لقد انبهرنا جميعاً بشجاعة الناخبين. ففي مواجهة حوالي ٥٠ انفجاراً في مدينة بغداد، توجه العراقيون من كافة الأعمار والانتماءات السياسية إلى صناديق الاقتراع للتصويت. إن التزامهم بتشكيل مستقبل العراق لهو أمر مُهم حقاً.

ج) وجدنا الـ ٢٥ محطة اقتراع التي تمكننا من زيارتها مزودة على نحو مناسب بالموظفين والتجهيزات وأنها قد اتبعت البروتوكولات السليمة. وقد توصل المراقبون الدوليون والمحليون الآخرون الذين اتصلنا بهم إلى نفس هذه الاستنتاجات.

د) لقد انزعجنا من المسائل المتكررة التي تنصب على قوائم تسجيل الناخبين السارية. ونأمل أن يتم حل هذه المشاكل للانتخابات المستقبلية.

## ٢) هيكل وتنظيم المفوضية العليا المستقلة للانتخابات

المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هي هيئة انتخابات حكومية محايدة تم تعيينها في عام ٢٠٠٧ لتحل محل مفوضية الانتخابات العراقية المستقلة، وهي هيئة الانتخابات الانتقالية التي كانت مسؤولة عن انتخابات ٢٠٠٥. والمفوضية العليا المستقلة للانتخابات، تحت إشراف البرلمان العراقي، هي الجهة الوحيدة التي لها سلطة الإعلان عن كل أنشطة الانتخابات وتنظيمها وتنفيذها والإشراف عليها، بما في ذلك تسجيل الناخبين وانتخابات مجالس المحافظات والاستفتاءات. ويتألف مجلس المفوضين بالمفوضية من ثمانية مفوضين دائمين وكبير مسؤولي انتخابات تم انتخابهم من قبل مجلس النواب العراقي. ولكي يتم انتخابهم، يلزم على المفوضين أن يتمتعوا بالخبرة في الانتخابات ويلزم أن يكونوا معروفين بالكفاءة والنزاهة والاستقلال. اثنان من المفوضين من النساء. كما أن قانون المفوضية العليا المستقلة للانتخابات يشترط أن يكون اثنان من المفوضين من المحامين. ويترأس كبير مسؤولي الانتخابات إدارة المفوضية العليا المستقلة للانتخابات وهو عضو غير مُصوّت في مجلس المفوضين.

وقد وجد الفريق أن تنظيم وهيكل المفوضية العليا المستقلة للانتخابات متساق مع المعايير وأفضل الممارسات الدولية. إلا أنه قيل لنا إن مجلس النواب أخذ في الاعتبار بصورة غير رسمية الانتماءات السياسية للمفوضين في عملية التعيين بدلاً من أن يلتزم على نحو صارم بمطلب أن يكونوا محايدين ومستقلين حقاً. وثمة أمثلة ناجحة جداً على مفوضيات الانتخابات التي تعمل على أساس توازن القوى السياسية. وهذه الأمثلة الناجحة تفر دائماً تقريباً وبصورة رسمية بهذه الحقيقة وتصف على نحو صريح عملية تحقيق التوازن. ومن شأن إجراء التغيير من خلال تفاوض غير رسمي وغير شفاف أن يزيد من خطر إثارة الشكوك حول نزاهة قرارات المجلس، ولا سيما بين الكيانات التي تشعر أنها 'غير ممثلة' في تشكيلة المجلس. وفي بلد حيث يتنافس أكثر من ٨٠ كياناً سياسياً في الانتخابات، من المهم أن تكون شرعية مفوضية الانتخابات فوق مستوى الشكوك.

أحد الأدوار التي تقوم بها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات هو اعتماد الأحزاب والمرشحين. ونحن نشير بقلق إلى القرار الذي أصدرته الحكومة المركزية قبل بضعة أسابيع من الانتخابات باستبعاد مرشحين معينين بزعم صلتهم بحزب البعث. وينبغي لمفوضيات الانتخابات في العملية الديمقراطية أن يكون لها الحق الحصري في إصدار مثل هذا القرار وألا تكون عرضة للتدخل الخارجي.

### (٣) ضمانات الانتخابات

إن تصميم التدابير التي طبقتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات لضمان العملية الانتخابية، بما في ذلك عمليات الاقتراع وعد الأصوات، يلبي المعايير الدولية. وتتضمن هذه التدابير شروطاً لما يلي: حضور مراقبي الانتخابات الدوليين (٦١٣ يمثلون ١٩ بلداً)، وأيضاً اعتماد بضع مئات الآلاف من مراقبي الانتخابات المحليين ووكلاء الأحزاب الذين قد يحضرون عملية العد وقد يوقعون على كشوف الإحصاء.

ونحن نشيد بقرار اختيار موظفي الانتخابات المؤقتين من خلال قرعة لأنه يقلل من فرص التواطؤ والتزوير.

يتم العد الأولي للأصوات الكلية في محطة الاقتراع مباشرة بعد إغلاق صناديق الاقتراع، وحين يتم إكمال إحصاء الأصوات، يتم تعليقها على باب مكان الاقتراع لمدة نصف ساعة. ومن ثم يتم نقل أوراق الاقتراع إلى مراكز العد الجهوية حيث يبدأ الفرز الفعلي للأصوات الفردية بعد عدة أيام من الانتخابات. ولا تذكر مراكز العد إلا الإجمالي النهائي. ولا توجد أية تقارير مؤقتة مثلما هو شائع في البلاد الأخرى، وعلى سبيل المثال حين يتم عد ٥٠% من النتائج.

توجد سمات أمنية متضمنة في تصميم ورقة الاقتراع مثل العلامات المائية والأرقام المسلسلة لحزمة أوراق الاقتراع وخصائص أمنية لمواد الانتخابات مثل أكياس تكشف العبث والتلاعب، صناديق الاقتراع الشفافة والأختام المرقمة على صناديق الاقتراع.

ومركز البيانات الإلكترونية التابع لمفوضية العليا المستقلة للانتخابات لتسجيل ومعالجة الأصوات هو مركز من أحدث طراز. وهو يشتغل كشبكة منطقة محلية لها ملقم خاص بها دون أية وصلات خارجية ويقع في مكان آمن مفتوح للنظر. والمركز يشتمل على أكثر من ٤٠٠ محطة عمل كل منها بها جهاز الحاسوب الخاص بها. ويتم إدخال كل نتائج الاقتراع مرتين، كل منهما بواسطة شخص مختلف، ثم تتم المقارنة بينهما. يوجد مشرف على إدخال البيانات لكل عشرة مدخلي بيانات ويتم سحب ٢٥% من كل نماذج إدخال البيانات بصورة عشوائية للتحقق من الجودة.

تلبي إجراءات التصويت المؤقتة أو المشروطة المعايير الدولية. كما أن عملية الشكوى تلتزم بصورة عامة بالمعايير المقبولة. لكن يمكن تحسينها في حالة التمكن من وضع خطوة يتم بمقتضاها تأكيد استلام الشكوى. ويمثل الافتقار لنظام بريدي جيد عائقاً. وقد حاولت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات معالجة المشكلة عن طريق نشر الشكاوى على موقعها على الإنترنت، لكن في بلد يفتقر لإمكانية الوصول للإنترنت، فإن ذلك قد لا يكون حلاً فعالاً جداً. إلا أن مقدمي الشكاوى يحتفظون بنسخة من نموذج الشكوى.

#### (٤) القرار المخصص

لم يُجمل مجلس النواب مراجعات قانون الانتخابات إلا في ٦ ديسمبر/كانون الأول ٢٠٠٩، أي بالكاد قبل ثلاثة أشهر من إجراء الانتخابات، ما وضع قيوداً وقتية شديدة على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. والنتيجة هي أن المفوضية قد أُجبرت على اتخاذ قرارات متفرقة مخصصة لغرض معين. ومع وجود ٣٠٠٠٠٠٠ موظف مؤقت، فإن توصيل تعديلات اللحظة الأخيرة بصورة فعالة هو أمر صعب، ما يؤدي إلى الارتباك والتفسيرات المتباينة للتغييرات من مركز اقتراع لآخر. والنتيجة هي نقص الشفافية من وجهة نظر الناخب العادي مع ما يصاحب ذلك من انخفاض في الثقة في نزاهة النظام.

وأحد الأمثلة على هذا النوع من القرارات هو السماح لأفراد قوات الشرطة والجيش الذين لم تظهر أسماؤهم على قائمة التصويت بالإدلاء باقتراع مشروط. وقد اتخذ القرار وسط التصويت الفعلي في مراكز الاقتراع الخاص وتم تطبيقه على نحو غير متساوٍ.

إلا أنه من وجهة نظرنا، فإن المفوضية العليا المستقلة للانتخابات قد أخطأت كثيراً في جانب شمولية قراراتها. والجانب السلبي في هذه القرارات هو فقدان بعض الشفافية. ويمكن لهذا أيضاً أن يتسبب في تأخيرات وارتباك نتيجة لنقص الثقة في النزاهة.

#### (٥) الحاجة لقائمة ناخبين منقحة

لا يزال أحد العوامل الرئيسية في الاعتراضات على شرعية انتخابات ٢٠٠٥، وهو الافتقار لقائمة ناخبين منقحة، يؤثر بصورة سلبية على مواقف المواطنين من الديمقراطية وإيمانهم بشرعية العملية. فالعراق لم يجر تعداداً للسكان فيما يزيد عن ١٥ سنة، وسجلات البلاد غالباً ما تغفل المعلومات القياسية الموجودة في معظم البلدان، مثل عنوان الشارع. فالسجلات العراقية تُعرّف باسم العائلة والحي.

لقد تم إدخال تحسينات على قاعدة البيانات الأصلية التي تستخدم بطاقات التموين العالمية (التي تم تبينها عام ٢٠٠٥ لأسباب عملية). وقد حدثت مراجعات كبيرة للقائمة عامي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩. وقد مُنح الناخبون الفرص قبيل الانتخابات الحالية لتصحيح أية أخطاء في قيودهم. ومع ذلك، لا تزال هناك شكوك حول العدد الكلي، عدد الناخبين الذين يحق لهم التصويت في الخارج، عدد الناخبين المشردين داخلياً، عدد الناخبين في التصويت الخاص، عدد الأفراد الذين انتقلوا في الفترة التي سبقت الانتخابات مباشرة. ومن المحتمل جداً ألا يوجد هناك يقين أبداً حول الكثير من فئات الناخبين. لذا فمن شأن قائمة الناخبين أو عملية التسجيل الرئيسية القائمة على تعداد سكاني أن تُعزّز الثقة في النظام وتقلل من فرص الادعاء بحدوث تزوير أو تزوير محتمل.

## (٦) تمويل الانتخابات

لم تتح للفريق أية وسيلة لإثبات أو نفي الادعاءات حول تلقي عدة كيانات سياسية مبالغ مالية كبيرة من مصادر أجنبية. وبنفس الطريقة، فقد سمعنا الكثير من الادعاءات عن إفساد الأحزاب لوسائل الإعلام الإخبارية عن طريق شراء بنود إخبارية في الإعلام الإلكتروني والمطبوع. ومرة أخرى، ليس لدينا أي دليل لتأكيد أو نفي مثل هذه الادعاءات. لا يسعنا إلا أن نؤكد أنه طالما أنه لا يوجد قانون يحكم نفقات الانتخابات، فإن مثل هذه الشكوك يمكن أن تتداول على نحو يضر بسمعة الديمقراطية والعملية الديمقراطية. وعلى ذلك، نود أن نقترح أن يدرس مجلس النواب الجديد بسرعة قانون تمويل الانتخابات الذي كان المجلس قد بدأ في العمل به قبل الانتخابات.

## (٧) ورقة الاقتراع وتخصيص المقاعد

من النظرة الأولى، تبدو ورقة الاقتراع المستخدمة معقدة، لكن عند الاستخدام الفعلي، نرى أنها بسيطة ومباشرة. وقد أطلقت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات حملات فعالة لتثقيف الناخبين لتعريفهم بإجراء التصويت، وإضافة إلى ذلك فهي تطلب من مسؤول الاقتراع الذي يُصدر ورقة الاقتراع أن يتأكد من أن الناخب يعرف كيف يستخدمها.

وعلى النقيض من ذلك، فإن إجراء تخصيص المقاعد مفرط في التعقيد. فالمقاعد يتم تخصيصها من خلال نظام التمثيل النسبي بالقائمة المفتوحة، لكن توجد خطوات بينية مُربكة وتستغرق الكثير من الوقت، بما في ذلك وجود حصة للمرأة، وتطبيق عتبة ما وتخصيص المقاعد التعويضية الوطنية.

وهذه التدابير موجهة بصورة عامة نحو الإنصاف والشمولية. إلا أن هذه القواعد تجعل من عملية تخصيص المقاعد عملية طويلة ومُربكة للناخب العادي، وتثير الشكوك حول نزاهة النظام. ليس لدينا اقتراحات متعمقة لتصحيح هذا الأمر، لكننا نحث على عدم تبني أية تغييرات يكون من شأنها إضافة المزيد من التعقيد. ونحن نتفهم الاعتراض على الدوائر الانتخابية الأصغر متعددة الأعضاء، التي يمكن أن تؤدي فعلاً إلى تأكيد الانقسامات العنصرية والدينية وإلى العمل ضد الائتلافات الجامعة.

ومن ثم، فإن العملية الطويلة لتخصيص المقاعد تصبح أكثر تعقيداً جراء المفاوضات الطويلة لتشكيل الحكومة نفسها. ونحن نحث الحكومة على إيجاد طرق لضغط هذا الإطار الزمني.

## الاستنتاجات

لقد انبهر فريقنا انبهاراً كبيراً بشجاعة وتصميم الكثير من العراقيين الذين تحدوا تهديدات وأعمال الإرهابيين من أجل الإدلاء بأصواتهم. وفي واقع الأمر، فإن عمليات التفتيش التي قمنا بها يوم الانتخابات قد تأخرت جراء سلسلة من القنابل التي هزت بغداد. كما نريد أن ننهي على المفوضية العليا المستقلة للانتخابات مرة أخرى بسبب قيامها بوضع آلية انتخابات فعالة على مستوى الأمة وعلى المستوى الدولي. وقد لاحظ الفريق تحسناً كبيراً في عملية الانتخابات منذ الانتخابات العامة لعام ٢٠٠٥. وقد شاركنا في وجهة النظر هذه كل من منظمات المراقبة الداخلية وتقريباً كل المسؤولين العراقيين الذين التقينا بهم.

وبعض النظر عن النقائص التي يجوز تسجيلها في نهاية المطاف، التي نادراً ما تخلو منها الانتخابات في أي مكان، فإن أساسيات الانتخابات الديمقراطية متوفرة. ويمكن تصحيح الأخطاء الميكانيكية. إن الثقة بالنظام أمر ضروري ولازم والثقة تنمو مع الاستخدام.

## ملحق ١

### مراقبة محطات الاقتراع

لقد انخرط الفريق بنشاط في زيارة أماكن الاقتراع على مدار يومين من التصويت. وهذا ما تمت ملاحظته على أساس عينتنا الصغيرة.

#### ملاحظات حول الانتخابات في التصويت الخاص

أجريت انتخابات التصويت الخاص يوم ٤ مارس/آذار ٢٠١٠. وقد سمحت للعسكريين ورجال الشرطة ووحدات الإطفاء بالتصويت مبكراً لأنهم جميعاً ملزمون بمسائل أمنية يوم الأحد. في بغداد، على سبيل المثال، تم تحديد مدرسة من ست مدارس مخصصة للتصويت الخاص لهؤلاء الناخبين. وعلاوة على ذلك، تم افتتاح محطات اقتراع في ذلك اليوم في المستشفيات والسجون.

كنا نأمل في زيارة مدرستين، لكننا اضطررنا لإلغاء زيارة بسبب المخاطر الأمنية. وفي واقع الأمر، تعرضت المدرسة التي تقع في الحي الذي أُلغيت زيارتنا فيه للهجوم من قبل انتحاري.

قضينا ٤٥ دقيقة في محطة اقتراع خاص تقع في مدرس ثانوية للبنات في حي المنصور ببغداد. وقد انبهرنا من الإقبال الكبير على الرغم من التهديدات بشن هجمات من قبل القوى التي تحاول تعطيل الانتخابات.

إليك بعض الاستنتاجات التي توصلنا إليها:

تلقى موظفو مراكز الاقتراع تدريباً كبيراً واتبعوا كل البروتوكولات المبيّنة في أدلة الانتخابات التي وزعتها المفوضية العليا المستقلة للانتخابات.

لاحظنا بعض المشاكل في مركز الاقتراع حول قوائم الناخبين الخاصة بأفراد الأمن العراقيين. وقد تم الإبلاغ عن مشاكل مشابهة في أماكن أخرى من البلاد. ويمكن عزو ذلك لإخفاق بعض الوحدات العسكرية ووحدات الشرطة في إرسال قائمة أعضائها في الوقت المناسب. وفي الحالات التي كان فيها إغفال، سمح موظفو الانتخابات على نحو صحيح للجنود بالتصويت باستخدام أوراق اقتراع مؤقتة. وفي واقع الأمر، تدخلت المفوضية العليا المستقلة للانتخابات بسرعة لحل هذه المشكلة بالإعلان عن التصحيح على شاشة التلفاز الوطني.

كنا قلقين في البداية من أن الناخبين مسحوا إصبع السبابة لتنظيف الحبر فور غمسه مباشرة، حيث أن الإجراءات التقليدية تنص على أن يمسح الناخبون إصبعهم أولاً لتنظيف الزيوت ومن ثم يستخدمون الحبر. لكن المؤسسة الدولية لتنظيم الانتخاب طمأنتنا بأن موظفي الانتخابات يتبعون البروتوكول حيث أن الحبر المستخدم في هذه الانتخابات أقوى بكثير من الحبر المستخدم في بلاد أخرى. وفي واقع الأمر، فهو قوي للغاية بحيث أنه يلطخ فعلاً الطبقة التحتية للجلد والمسح لن يؤدي إلى إزالة اللون من البشرة.

## ملاحظات على الانتخابات العامة

نود أولاً أن نشير إلى انبهارنا الشديد بشجاعة الناخبين. فقد وقع ما يزيد عن ٤٠ انفجاراً في بغداد في غضون الساعات الثلاث الأولى لافتتاح مراكز التصويت، ما أدى إلى وقوع عشرات الإصابات. وعلى الرغم من التهديد الواسع بأعمال العنف، فقد أدلى ما يزيد عن ٦٠% من الناخبين بأصواتهم.

لقد كانت المنافسة في انتخابات مارس/آذار ٢٠١٠ حامية للغاية، ما جعل من التزوير على أي مستوى منظم أمراً غاية في الصعوبة. وقد بدت صناديق الاقتراع مُقفلّة على نحو صحيح.

لم نجد أي دليل على أية أنشطة دعائية انتخابية غير مناسبة في مواقع الاقتراع أو بالقرب منها، لكننا لاحظنا وجود بعض لافتات الدعاية في أماكن قريبة للغاية من مراكز الاقتراع.

بدت عمليات التفتيش الأمنية على الناخبين والناخبات ملائمة ومعقولة، بالنظر لمستوى التهديد.

انزعج فريقنا من ممارسات الأزواج الذين رافقوا زوجاتهم خلال مراحل عملية الاقتراع.

في كل محطة اقتراع، وجدنا العديد من مراقبي الاقتراع الذين ينتمون للأحزاب، ووجدنا في حالة واحدة مراقباً دولياً. وكانت كل محطة من محطات الاقتراع تضم ثلاثة موظفين كحد أدنى. وفي الكثير من الحالات، كان معلمو المدارس هم الذين يشكلون معظم موظفي الانتخابات، ومعظمهم كانوا يتمتعون بالخبرة في أكثر من عملية انتخابية واحدة.

لاحظنا أن عمليات فحص هوية الناخبين كانت متساوقة باستخدام بطاقة الحصص التمييزية كالشكل الأساسي للهوية. ومرة أخرى، وجدنا موظفو الاقتراع يتحققون من وجود الحبر على إصبع السبابة للتأكد من أن لا أحد يدلي بصوته أكثر من مرة. وقد رأينا على نحو متساوق كيف أن الناخبين كانوا مطالبين بغمس أصابعهم في الحبر قبل وضع ورقة الاقتراع.

كانت الرسوم التفاعلية التي تصف عملية التصويت واضحة في جميع أجزاء مراكز الاقتراع.

لم نتمكن من التحقق من أوقات الفتح والإغلاق لمراكز الاقتراع لأننا قضينا ٣٠ دقيقة أو أقل في معظم مواقع الاقتراع، وقد جاءت معظم زيارتنا في منتصف اليوم تقريباً.

بدت عملية التصويت منتظمة ولم نلاحظ وجود أية طوابير طويلة. وبدا الناخبون يتحركون بسلاسة عبر مواقع الاقتراع المنتشرة في جميع أنحاء البنايات.

وفي يوم ٨ مارس/آذار، ٢٠١٠، وهو يوم الانتخابات، قمنا بزيارة واحد من مركزين اثنين للعد والإحصاء بداخل مدينة بغداد. ومرة أخرى، بدا أن المركز يتبع كافة بروتوكولات المفوضية العليا المستقلة للانتخابات. وكان هناك مسؤولون كبار في الموقع يقضون وقتاً طويلاً في شرح الطريقة التي سيتم بها التعامل مع عملية العد والإحصاء. وبدا أن الموظفين مُدربون على نحو جيد، وأن كافة الصناديق مغلقة بإحكام.

## ملحق ٢

### إحاطات

#### في العراق

- فرج الحيدري، رئيس المفوضية العليا المستقلة للانتخابات (IHEC)
- تغريد العزاوي، وكيل عام المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- د. حازم أحمد، مدير مركز إدخال البيانات، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- أحمد العجيلي، مدير قسم الشكاوى والاستشارات القانونية، مركز الشكاوى، المفوضية العليا المستقلة للانتخابات
- حسين البياتي، مدير مركز العد والإحصاء بالكرخ
- شين دون، مدير المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات
- جينيفر بليتز، المؤسسة الدولية لنظم الانتخابات
- هوجير شاتو شيخا (Hogir Ch. Shekha)، المنسق العام، شبكة شمس للمراقبين الداخليين
- جمال جعفر، مستشار قانوني، شمس
- علي العجيلي، أمين منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
- إيفا كريم، العلاقات العامة، منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
- وحيد خالد، عضو لجنة علاقات الإعلام، منظمة تموز للتنمية الاجتماعية
- السفير تشارلز هيل
- السفير غاري غرابو، المستشار السياسي، السفارة الأميركية
- إيريك كارلسون، نائب المستشار السياسي، السفارة الأميركية
- ريك ميلز، مستشار سياسي، السفارة الأميركية
- جون أيرز، الوكالة الأميركية للمعونة الدولية
- كارلو آكام، قائد الفريق، مشروع التقييم التابع للاتحاد الأوروبي
- إلكساندر ماتوس، محلل انتخابات، مشروع التقييم التابع للاتحاد الأوروبي
- جاكوي فرانك، المدير القطري، المجلس الدولي للبحوث والتبادلات-العراق (IREX-Iraq)
- د. ياسمين نبيل، مرشحة تيار العدالة والحرية/تجديد العراق
- السيدة نورا سعيد جرجس، مرشحة تيار العدالة والحرية/تجديد العراق
- السيدة أنوار الأعرجي، مرشحة تيار العدالة والحرية/تجديد العراق
- خالد الأسدي، مرشح ائتلاف دولة القانون

- تمارا منهل، موظفة مجتمع مدني
- حسين محمد مهدي، الائتلاف العراقي الموحد
- بشرى كاظم، ناشطة
- وفاء حسين عبد حسن، ناشطة، الائتلاف العراقي الموحد
- عبد الأمير كاظم سلمان، شباب البرلمان
- حسن عطية علوان، مركز شباب بغداد
- أرتا زركا، مديرة برامج، المعهد الديمقراطي الوطني (NDI)

#### في كندا

- جون هولمز، المدير العام، إدارة الشرق الأوسط والمنطقة المغاربية في وزارة الشؤون الخارجية والتجارة الدولية
- هاورد زياد، السفير العراقي بكندا

#### في لندن

- تارا ماكابي، مسؤولة المكتب العراقي، وزارة الشؤون الخارجية والكومنولث البريطانية

#### في الأردن

- مارك ويلسون، سكرتير ثان، السفارة الأميركية
- مادار زهران، اختصاصي اقتصادي، السفارة الأميركية
- ليانا باريس، مسؤولة المشروع الدولي لرصد المشردين داخلياً

### ملحق ٣

## السير الذاتية لأعضاء الفريق

### بول دوفيلر

قام بول دوفيلر بتمثيل الدائرة الانتخابية لشمال سيمكو بكندا كعضو في البرلمان الكندي ابتداء من عام ١٩٩٣ وحتى عام ٢٠٠٦. وخلال مدة عضويته قام السيد دوفيلر بعدة مهام بما في ذلك العمل كسكرتير برلماني لرئيس المجلس الخاص وكوزير الشؤون ما بين الحكومات وكنائب رئيس الحكومة في مجلس العموم. كما ترأس أيضاً عدة لجان مثل اللجنة الدائمة للعدالة وحقوق الإنسان والأمن العام، وكذلك اللجنة الفرعية لحقوق الإنسان المنبثقة عن اللجنة الدائمة للشؤون الخارجية.

وقد سافر السيد دوفيلر بكثرة أثناء خدمته في البرلمان الكندي. ففي عام ١٩٩٩، قام بتمثيل كندا في جنوب أفريقيا بشأن تنصيب السيد مبيكي خلفاً للسيد مانديلا لرئاسة جنوب أفريقيا. وقام كوزير الدولة المكلف بالرياضة بالتفاوض والتوقيع على اتفاقات ثنائية للتعاون في مجال الرياضة مع كل من روسيا، والبرازيل، وماليزيا، وكوبا. وبعد انتهاء خدمته في البرلمان الكندي، عمل خلال عام ٢٠٠٨ وعام ٢٠٠٩ كمستشار خاص لزعيم حزب المعارضة الرسمي وبصفته كممثل اتصال بين المجموعة البرلمانية والحزب الليبرالي الوطني.

تخرج السيد دوفيلر من جامعة أوتاوا ومارس مهنة المحاماة لعدة سنوات قبل انتخابه للبرلمان.

### بير جارتون

قام بير جارتون بتمثيل الحزب الأخضر السويدي في البرلمان الأوروبي لمدة عشر سنوات. وقد شارك السيد جارتون خلال فترة عضويته في البرلمان الأوروبي في عدة بعثات إلى الشرق الأوسط مع كل من البرلمان السويدي والبرلمان الأوروبي وذلك في عام ١٩٩٠ وعام ٢٠٠٣. وقبل أن يصبح عضواً في البرلمان السويدي وعضواً في البرلمان الأوروبي، عمل السيد جارتون كمراسل للإعلام السويدي في الشرق الأوسط والذي سافر فيه بكثرة. ولقد شارك السيد جارتون أيضاً في بعثات مراقبة الانتخابات إلى كل من روسيا، وجورجيا، وفلسطين، وإندونيسيا.

وهو يعمل حالياً ككاتب ومحاضر حر وبعد ناشطاً في عدة منظمات. وهو يرأس فريق التفكير للحزب الأخضر السويدي (COGITO). كما أنه يشغل منصب رئيس الرابطة السويدية للتضامن الفلسطيني بالإضافة إلى كونه عضواً في المجلس الاستشاري للمركز البيئي الإقليمي لجنوب القوقاز في تبليسي، بجورجيا.

السيد جارتون حائز على درجة الدكتوراه في علم الاجتماع وقد ألف ما يقارب أربعين كتاباً.

### سكوت ل. كلوج

قام السيد كلوج ولمدة ثماني سنوات بتمثيل مدينة ماديسون، ولاية ويسكونسون، في الكونغرس الأمريكي حيث اكتسب خبرة في مجال الرعاية الصحية، والتأمين، والخدمات المالية، والاتصالات اللاسلكية، وسياسات الطاقة. وهو يشغل حالياً منصب مدير الشؤون العامة لدى مكتب المحاماة فولي ولاردنر الوطني. وقد عين السيد كلوج، العضو السابق في الكونغرس الأمريكي، من قبل الرئيس جورج بوش لفترتين كعضو في الهيئة الاستشارية للرئيس المعنية بالمفاوضات التجارية والسياسات والتي تقدم النصح والمشورة بخصوص سلطة المسار السريع، و"كافتا" (اتفاق التجارة الحرة بين الولايات المتحدة وبلدان أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية)، والتجارة مع الصين، وكذلك قضايا أخرى.

وقد قام السيد كلوج بقيادة عدة برامج تدريبية بخصوص الصحافة والحملات السياسية لدى وزارة الخارجية الأمريكية في كل من فنزويلا، وتايلاند، والإمارات العربية المتحدة؛ والمعهد الجمهوري الدولي في إندونيسيا، وجواتيمالا، ولمنظمة "إنترنيوز" في أوزبكستان. كما قام خلال مدة عضويته في الكونغرس بقيادة عدة وفود إلى كل من المملكة المتحدة، ونيوزيلندا، والهند، وسريلانكا، ونيبال. كما شارك في رحلات أخرى إلى كل من الجزائر، وأوغندا، وجنوب أفريقيا، وزيمبابوي. وهو يعد مساهماً معتاداً في برامج

التبادل الأمريكي- الأوروبي في كل من الولايات المتحدة والخارج. وفي عام ٢٠٠٧ قاد رحلة موظفي الكونغرس إلى كل من أرمينيا، وجورجيا، وأذربيجان.

### دوغلاس س. رولاند

تولى السيد رولاند، كعضو فيدرالي سابق في البرلمان الكندي، منصب الناقد في مجال الدفاع لدى حزب الديمقراطيين الجدد. ويتمتع السيد رولاند بخبرة طويلة في سياسات الحكومة وفي القطاعات غير الربحية. وقد شغل السيد رولاند منصب رئيس المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات والذي تشكل بصفة مشتركة من قبل الرابطة الكندية للبرلمانيين السابقين، والرابطة الأمريكية لأعضاء الكونغرس السابقين، ورابطة الأعضاء السابقين في البرلمان الأوروبي. ولقد تمت تسميته مؤخراً كرئيس فخري من قبل مجلس إدارة المعهد الدولي لمراقبي الانتخابات.

وقد نشط السيد رولاند دولياً في مجال الحوكمة والعمل الديمقراطي. إذ قام بعدة مهام في المغرب حيث قام بتطوير منظمة محلية لمراقبة الانتخابات، وكذلك في المكسيك، وفي يوغوسلافيا سابقاً، وفي إندونيسيا. وفي كانون الثاني من عام ٢٠٠٦ ترأس السيد رولاند فريق التقييم التابع للبعثة الدولية لمراقبة الانتخابات العراقية المؤلف من ستة أشخاص والذي تم إرساله إلى بغداد لتحليل نتائج الانتخابات العراقية التي أجريت في شهر كانون الأول من عام ٢٠٠٥. وقد شارك في عام ٢٠٠٧ في بعثات لمراقبة الانتخابات في كل من المغرب وأوكرانيا.

ويشغل حالياً منصب رئيس مجلس الإدارة لدى مركز التبادل التشريعي.

### أنثيني سيمبسون

هو محام سابق، وقد انتخب السيد سيمبسون عضواً في البرلمان الأوروبي لمنطقة نورثامبتون وجنوب لايسسترشير في المملكة المتحدة حيث عمل لثلاث فترات انتخابية من ١٩٧٩ وحتى ١٩٩٤. وقد كان السيد سيمبسون عضواً لفترة طويلة في لجنة الشؤون القانونية ولجنة تنمية العالم الثالث حيث كان المتحدث الرسمي باسم المجموعة لدى المجموعة الديمقراطية الأوروبية منذ عام ١٩٨٧ وحتى عام ١٩٨٩. وقد كان أيضاً عضواً في الجمعية المشتركة بين دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ حيث سافر بكثرة في كل من أفريقيا ودول البحر الكاريبي.

وما بين عام ١٩٩٤ وعام ١٩٩٦ عمل السيد سيمبسون كمعاون مفتش لدى المفتشية العامة للخدمات. وقام بين عام ١٩٩٦ وعام ٢٠٠٠ بتأسيس برنامج دافني DAPHNE والذي أعد لمساعدة المنظمات غير الحكومية، والسلطات المحلية، والجهات التي تعمل مع الأطفال في منظمات أخرى داخل الاتحاد الأوروبي وذلك لمكافحة العنف ضد النساء والأطفال.

تقاعد السيد سيمبسون في عام ٢٠٠٠ وظل ناشطاً في عدة رابطات ولجان.

### جيم سلاتري

جيم سلاتري هو عضو في الكونغرس الأمريكي لست فترات انتخابية وهو من ولاية كانساس. وقد كان عضواً في لجنة الطاقة والتجارة التابعة لمجلس النواب الأمريكي طوال فترة عضويته في الكونغرس والتي دامت ١٢ عاماً. تتمتع هذه اللجنة بصلاحيات واسعة في مجال الرعاية الصحية، والطاقة، والاتصالات اللاسلكية، وقضايا البيئة مثل قانون الهواء النقي وبرنامج "سوبرفاند" ( Superfund). ولقد عمل أيضاً في لجنة الميزانية ولجنة الخدمات المالية التابعتين لمجلس النواب الأمريكي.

السيد سلاتري هو رئيس سابق للرابطة الأمريكية لأعضاء الكونغرس السابقين ولقد عمل في عدة مجالس إدارة لدى عدة منظمات.

تخرج السيد سلاتري من كلية الحقوق، لجامعة واشنطن وهو يعمل حالياً كشریک في مكتب وابلي راين للمحاماة حيث يقدم نصحه ومشورته للزبائن الذين لديهم قضايا معروضة أمام الكونغرس، والوكالات الفيدرالية، والهيئات التنظيمية للبت فيها. وهو يتمتع بخبرة في مجال الطاقة، والسكك الحديدية، والرعاية الصحية، والتأمين، والتجارة الدولية، والاتصالات اللاسلكية.